



كوفيد 19- وجهات نظر من العالم العربى

مصر

الحق فى التعليم فى ظل الأزمه والسياق الوطنى

أعلنت الدولة المصرية عبر وزارة التربية والتعليم عن رؤيتها الاستراتيجية للتعليم حتى (2030) اتساقاً مع وثيقة أهداف التنمية المستدامة بحيث تستهدف إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون التمييز وفي إطار نظام مؤسسى وكفاء وعادل ومستدام ومرن وأن يكون مرتكزاً على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والتمكن فنياً وتقنياً وتكنولوجياً بحيث يساهم في بناء الشخصية المتكاملة للمواطن وإطلاق إمكانياتها إلى أقصى مدى وجعله قادراً على التعامل تنافسياً مع الكيانات الإقليمية والعالمية

التعليم قبل الجامعي في مصر بالأرقام

بالنظر إلي احصاءات مدخلات العملية التعليمية فقد أشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مؤشراته للعام الدراسي 2019-2020

ان عدد التلاميذ بمراحل التعليم قبل الجامعي بلغ (23,2) مليون تلميذ

وعلي مستوي أعداد المدرسين فقد بلغ (1,19) مليون مدرس

ينخرطون في خضم العملية التعليمية داخل مايقرب من 65 الف مدرسه لمراحل التعليم قبل الجامعي

وبالرغم من توجه الدولة للإهتمام بالتعليم على هذا النحو

الا ان جهود الدولة ومحاولات الاحتواء أو التحديث عن مستقبل التعليم النمطي في مجتمع ما بعد كورونا اظهر

عدم وجود خطط أو برامج فعالة لمواجهة الحقيقية للأوبئة الفيروسية في ظل استمرار التعليم النمطي وهو ما ظهر مع بدايات الأزمة إذ أعلنت الوزارة بشكل متسرع العمل علي تنفيذ تجربة (إخلاء) شامل للمدارس كوسيلة لبيان الاستعداد الفاعل لمواجهة المخاطر متجاهلين أن طبيعة الأزمة وممكنات التصدي لها ليس لها أي علاقة بنجاسة وسرعة إخلاء المباني التعليمية من شاغليها .

ازمة البنية الأساسية والمرافق

أظهرت الأزمة مدي احتياج البنية الأساسية للمباني التعليمية للتطوير والإنفاق والتوسع خصوصا في عدد الفصول التعليمية أو إعادة النظر في الكثافات الممكنة لها

خاصة في ظل النصائح المتوالية من منظمة الصحة العالمية بالتباعد الاجتماعي أو المسافات الآمنة بين الأفراد

وهو ما بدأت الوزارة النظر في تطبيقه خلال امتحانات الشهادات العامه هذا بالاضافه الى ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم لاستكمال تغطية المحافظات بكابلات الألياف الضوئية لزيادة سرعات الإنترنت الذي اصبح لاعبا رئيسيا في المعادله التعليميه بعد ازمة كورونا

ادوات التكنولوجيا الحل ام المشكله

بالنظر الى حتمية الاعتماد على التكنولوجيا لضمان حصول الطلاب على المحتوى التعليمى والانتهاء من المقررات الدراسيه تظهر ضرورة اعتماد منهجية مركزية في صياغة وتنفيذ المحتويات التعليمية التي يجري بثها عبر المنصات التعليمية التفاعلية خصوصا في ظل (بدائية) الأدوات التي يستخدمها المعلمون أو امكانيات الاستخدام والتوظيف لضمان جودة المحتوى والتزام جميع المعلمين بتطبيقه وبالتالي انتفاع جميع الطلاب بتقديمه

ازمة المعارف والمهارات

اظهرت جائحة كورونا خلا في التكوين المهارى المتعلق باستخدام التكنولوجيا من قبل المعلمين وان اغلب المبادرات المعتمده على هذا النوع من المهارت هى فرديه فى الاساس ومعتمده بشكل اساسى على المؤسسات التعليمية الخاصه لذلك اصبح من الملح

التوسع فى برامج تدريب وتأهيل المعلمين على أنماط ومهارات التعلم التفاعلي وغير التقليدي عبر برامج ذات كفاءة ومهنية مع صرامة فى تطبيق قواعد الاختيار والتنفيذ غير الشكلي والانفتاح على القطاعات والقوي المجتمعية المؤهلة لتقديم الدعم فى تنفيذ تلك المهام وعلى رأسها منظمات وائتلافات المجتمع المدني ذات الصلة بالعملية التعليمية وفق برتوكولات تعاون وتنسيق للجهود

ازمة المعايير وتقبل المساءله

اثبتت الاحداث المتتاليه والمشكلات المتعاقبه منذ ظهور (كوفيد 19) ان التضارب المجتمعي وحتى من المختصين حول مدى صلاحية السياسات التعليميه في مصر ومدى ملائمتها للواقع المحلي آخذه في الاعتبار كافة اصحاب المصلحه المعنيين بملف التعليم مما يحتم ضرورة العمل علي صياغة وإنشاء (كود تعليمي) او معايير لقياس الكفاءه تتسم بالمهنيه والشفافيه يتم تطبيقها بشكل دورى يسمح بقياس موضوعي وفعال للعملية التعليمية في كافة مراحلها تشارك في صياغته وتطبيقه كافة القطاعات المرتبطة بالعملية التعليمية وفي مقدمتها منظمات المجتمع المدني المرتبطة بقضية التعليم ووضع الأدوات التنفيذية التي تسمح بالاستجابة والتعاطي مع توصياته ونتائج